

مجلة علوم التربية

دورية مغربية فصلية متخصصة



العدد الواحد والخمسون - مارس 2012



الافتحاص ودينامية الفعل التربوي

فاطمة حسيني

باحثة في علوم التربية ومفتشية تربوية للتعليم الثانوي

عرفت مناهج التدبير العقلاني والحكمة الجيدة وأساليب تدبير مختلف المؤسسات العمومية تطورا سريعا، وتستلزم مفاهيم جديدة وابتكار طرق وأساليب المراقبة والتقويم والتفتيش والافتحاص...، ولذلك لا مخلص من التفكير في السبل الكفيلة بتطوير مناهج وآليات تدبير المؤسسات التربوية وافتحاصها وفق معايير الاحترافية الهادفة إلى تحسين مؤشرات المردودية والارتقاء بالأداء وجودته بالاعتماد على قدرات بشرية ذات كفاءة ومهنية.

إن تبني نظام فاعل لافتحاص أداء المؤسسة التربوية، يطرح عدة إشكالات، من حيث مفهوم ومرجعيات الافتحاص، ومعايير واعدته واجراءات تنفيذه، وأنواع التدخل الملائمة لضبط و تدبير العمل التربوي، وتطوير كيفية اشتغال المؤسسة وتحقيق رهانات نظام التربية والتكوين؛ يحق لنا أن نساءل في هذا السياق، عن أهمية تحويل النظريات والمقاربات والتقنيات والإجراءات من مجالات مختلفة إلى المجال التربوي، وعن أي مضافة للمقاربات التقنية المحضة لاستثمارها في المجال التربوي والبيداغوجي، ولتحويل النظريات والمقاربات في علاقتها بالأبعاد النفسية والاجتماعية للشأن التربوي؟ وهل افتحاص المؤسسة التربوية بجميع مكوناتها وعناصرها يتم خارج مدار سياقات القضايا والإشكالات والرهانات المطروحة اليوم على المؤسسة التربوية عامة والمدرسة خاصة؟

وإذا كان الافتحاص التربوي آلية أساسية من الآليات التي يتم بمقتضاها افتحاص المؤسسة التربوية اعتمادا على مرجعيات ومعايير ملائمة لرصد المجالات المستهدفة التي يشملها الافتحاص الداخلي لبيان مجالات التدخل، فإن الاشتغال على هذا الموضوع - في شقه الأول - توجهه التساؤلات التالية:

ما الافتحاص التربوي؟ وما خصوصياته ومميزاته ومقوماته؟ وما أهدافه؟ وما عدته؟ أي مقارنة تحقق التمهصل الإيجابي بين أشكال التدخل المستمدة من مجالات التدبير

فحص عن الشيء: تتبع بالدرس والبحث الدقيق، فحص عن الحقيقة؛

فاحص: مدقق النظر في الشيء، باحث، متحرر، مفتش يفحص الموازين ويدقق فيها للثبوت من صحتها؛

تفحص بالغ في الفحص، وأطال المراقبة بدقة وانتباه، متفحص مبالغ في الفحص بالمراقبة وتدقيق الانتباه، وتفحص كشف يجري على جثة لتعيين ظروف الوفاة وأسبابها.

افتحص افتحاصا، تفيد صيغة من صيغ المطاوعة (فاعل / افتعل) والمعنى دقق في الفحص.

2.2 - المفهوم في اللغة الفرنسية؛

كلمة auditer مشتقة من الكلمة اللاتينية audire، وتعني استمع؛ وكانت مستعملة عند الفراعنة والإغريق والرومان لمراقبة المجال الاقتصادي والمالي، وضبط مصاريف الإنفاق والتمويل والتأكد من تسجيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء؛

مع تغير الظروف الاقتصادية تطورت هذه المهنة وأهدافها من نظرة محاسبية محضة، تعتمد على اكتشاف الأخطاء والغش و التلاعبات إلى أن أصبحت تهتم بكل نشاطات و وظائف المؤسسات، لتصبح أداة للحكم والتقييم تعمل من داخل المؤسسة، تخدم الإدارة في مجال الرقابة عن طريق فحص واختبار مدى كفاية الأساليب المحاسبية والمالية.»

والمقابلة، وبين الافتحاص الداخلي في المؤسسات التربوية؟

أي مرجعيات ومعايير تحقق التدخل الأنجع والفعال؟

ما صيغ الافتحاص الملائمة لمهام ووظائف المؤسسة التربوية، وللقيم والمبادئ التي تسعى لتحقيقها؟

كيف يمكن للافتحاص الداخلي أن يساهم في تطوير جودة أداء المؤسسة التربوية؟

1 - تعريف الافتحاص

يرجع تنوع تعاريف الافتحاص إلى التداخل الحاصل بين العديد من النظريات والمرجعيات التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تؤطر عملية الافتحاص، مما يؤثر على تبني مفهوم دون غيره، لذلك سنعرض مجموعة من التعاريف، ونحاول أن نتبين هوية وحدود مفهوم عام وشامل لافتحاص المؤسسة التربوية، نستنبطه من خلال جهد تنظيري يركز على مفهوم للافتحاص التربوي الداخلي الذي يعتبر التربية اللبنة الأساس للفعل التربوي والبيداغوجي، في علاقة نسقية بين مفهوم الافتحاص المالي و الافتحاص الإداري، وغيرهما من المجالات .

1.2 - المفهوم في اللغة العربية؛

فحص فحصاً أجرى كشفاً دقيقاً، اختبر صحة مقياس وعيره، امتحن؛

2.3 - المفهوم في المجال المهني

توفير معلومات دقيقة عن المؤسسة
موضوع الافتحاص؛
التنسيق بين الخطط والبيانات
والإجراءات؛
حماية الأصول من الانحرافات
والاختلالات؛
تحقيق الكفاءة والفاعلية في الأداء.

هو عملية منظمة، ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، ولتحديد مدى التوافق والتطابق بين النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج الافتحاص. (بحسب جمعية المحاسبين الأمريكية AAA)

منهجية معتمدة من طرف خبير، يستعمل مجموعة من التقنيات استنادا إلى معايير، بغية إصدار حكم معقل ومستقل على نوعية ومصداقية المعلومات، وتقدير فعالية النظام والإجراءات المتعلقة به، وهو أيضا «مجموعة المبادئ و المعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص نقدي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة و عن مستواه المالي في نهاية فترة محددة .

نشاط مستقل و موضوعي، يعطي المؤسسة ضمانات حول درجة ضبط العمليات، ويزودها بتوصيات قصد التطوير والمساهمة في خلق قيمة مضافة.

3 - أهداف الافتحاص

تشير مختلف الدراسات إلى أن أهم أهداف الافتحاص، تتمثل في ما يلي:
التحقق من صحة وصدق المعطيات والبيانات؛

4 - أنواع الافتحاص

1-4 - تختلف الدراسات والبحوث في تحديد أنواع الافتحاص حسب مجالاته، وتنوع وتختلف باختلاف زاوية النظر ومجال الافتحاص والهدف منه، وتكاد تجمع حول أنواع أهمها :

أولا: الافتحاص من حيث الجهة التي تقوم بالافتحاص: داخلي / خارجي Audit Interne / externe

ثانيا: الافتحاص من حيث المنظور القانوني: إلزامي / اختياري؛ Optionnel / Obligatoire Audit

ثالثا: الافتحاص من حيث التكاليف: شامل/ جزئي؛ Complet / Partiel Audit

رابعا: الافتحاص من حيث زمن التنفيذ: مستمر/ نهائية (محدد في الزمن)؛ Audit continu/final

4-2 - أنواع أخرى من الافتحاص منها:

افتحاص المطابقة، الافتحاص الاستراتيجي، الافتحاص الاستشاري، الافتحاص التشاركي...

والتحقيق: الحكم الموضوعي على صحة
وموثوقية المعطيات؛
التقرير: إثبات نتائج الافتحاص في
تقرير موضوعي يقدم للجهة المعنية.

6 - معايير الافتحاص

ولأن الافتحاص من أهم آليات الحكامة
الجيدة، فإن يتأسس على معايير، أهمها:

1-6 - معايير عامة

التأهيل المهني؛
الاستقلالية؛
النزاهة والالتزام بالمعايير المعرفية و
المهنية في الأداء؛
الخبرة الميدانية؛

2-6 - معايير العمل الميداني

التخطيط والبرمجة؛
التدقيق وتحديد الأولويات؛
التوثيق؛
الأدلة الإثبات والبراهين والحجج
المناسبة؛

3-6 - معايير تقرير الافتحاص

موضوع الافتحاص ومجاله؛
معايير الافتحاص المعتمدة؛
رأي المفتحص/ لجنة الافتحاص؛
الملاحظات والآراء؛
التوقيع والتاريخ.

و توجه هذه الأنواع من الافتحاص
أهداف تهم المؤسسات العمومية وأهداف
تهم المؤسسات الخاصة (شركات -
أبنائك...).

5 - مقومات الافتحاص

يتبين مما سلف، أن أنواع الافتحاص
تشارك في مقومات وعمليات، رغم تنوع
مجالات الافتحاص وأنواعه، من حيث:

تلتزم بالمرجعيات والمعايير والإجراءات
المحددة والتي تحكم الممارسة العملية؛
تقوم على مبدأ الاستقلالية مهنة
الافتحاص؛

كونها عملية منتظمة تحليلية، تستوجب
وضع خطة عمل مسبقة؛

تبرر النتائج التي يتوصل إليها المفتحص
بمجموعة من الأدلة والقرائن؛

تقوم على إبداء الرأي و إصدار حكم
موضوعي حول البيانات والمعلومات موضوع
الافتحاص ومدى تطابق العمليات مع المعايير
الموضوعة، وتحديد الانحرافات بين ما هو
كائن وما يجب أن يكون؛

تتوج بإبلاغ نتائج الافتحاص إلى المعنيين
لاتخاذ أنجع القرارات، وتحقيق الكفاءة
والفعالية والنجاعة في اتخاذ القرارات
السليمة للاستخدام الأمثل لمختلف الموارد.

تحتزم سيرورة عمليات الافتحاص:
الفحص: التأكد من صحة العمليات
موضوع الافتحاص؛

7 - الافتتاح التربوي

ضمان شروط تحقيق جودة العمليات

التربوية عامة والتعليمية التعلمية خاصة؛

إطار مرجعي وعدة للافتتاح الداخلي

للمجالات التربوية والبيداغوجية ؛

وإذا انطلقنا من كون الافتتاح

التربوي نظاما بمقتضاه تفتحص المؤسسة

التربوية، فإنه لا بد من تدقيق مفهومه

ومرجعياته ومعاييرها، وأهدافه ووظائفه

وآليات اشتغاله، حرصاً على تطبيق وتنزيل

أدواته في شروط موضوعية تضمن:

- تحقيق النتائج المتوخاة وفق مرجعية

النظام الأساسي المؤطر لعمل المؤسسات؛

- تطوير نوعي لدورة العمل في المدرسة

بما يتلاءم والحكمة التربوية الجيدة،

- مواكبة التطورات الساعية لتحقيق

الكفاءة والجودة في كافة العمليات التي

تقوم بها لذلك لا مناص من إحداث شروط

التحول النوعي للانتقال من التفتيش إلى

الافتتاح التربوي الداخلي، تحقيقاً لفعالية

ونجاعة عمليات الافتتاح التي من شأنها

ضمان التحول لمدرسة المعرفة، وذلك من

خلال توفير عوامل، أهمها:

منظومة المرجعيات؛

شمولية المعايير وملاءمتها لواقع

المؤسسات التربوية؛

فاعلية التخطيط والتنظيم والتنفيذ ؛

فعالية الخبرات ذات الصلة بالشأن

التربوي والبيداغوجي ؛

أجراً قواعد السلوك المهني؛

من العوامل التي ساعدت على تأكيد

الضرورة إلى الافتتاح التربوي للرفع من

مستوى أداء المؤسسة التربوية، أهمية وضع

استراتيجيات وآليات لافتتاح مؤسسات

التربية والتكوين، خاصة بعد ارتفاع عدد

المؤسسات وانتشارها جغرافياً، وتطور أعداد

المتدربين وارتفاع نسبة الموارد اللازمة

لتدبير الشأن التربوي، وما ترتب عن هذا

الوضع من حاجة إلى:

اعتماد المرجعيات القانونية والتشريعية

للمؤسسات التربوية والتكوين في بناء مرجعية

الافتتاح الشامل ؛

تفعيل عملية التخطيط الاستراتيجي

لتطوير أداء مؤسسات التربية والتكوين؛

تدبير فعال وناجح للمؤسسات بناء على

أسس وأهداف مشروع المؤسسة ؛

تحديد إطار مرجعي للمهام

والاختصاصات، وتحديد واضح ودقيق

للمسؤوليات؛

ترسيخ نظام فعال وناجح للمراقبة

الداخلية للمؤسسات ؛

توفير أدوات ومعايير لقياس الأداء

لتحقيق المؤسسات أقصى درجة من

المردودية؛

توفير وسائل وأدوات للاكتشاف المبكر

للانحرافات والاختلالات قبل استفحالها؛

اعتماد معايير ملائمة وإجرائية لمختلف

العمليات التربوية والبيداغوجية؛

تفعيل مبادئ المسؤولية والمحاسبة.

(1) إطار مرجعي للافتحاص الداخلي،
ومعايير موضوعية ومهنية ؛

(2) آليات للحكامة الجيدة وتدبير الشأن
التربوي كأهم استراتيجيات لتطوير أداء
المؤسسة التربوية؛

(3) إرساء وتعزيز مبادئ الشفافية
والمسؤولية والمساءلة، وتكريس الاستقامة
والنزاهة؛

(4) بلورة تصور نسقي واستراتيجيات،
للافتحاص التربوي الداخلي، تساهم في
رفع جوانب كفاءة وفعالية الأداء المهني في
مختلف مجالات التربية والتكوين ؛

(5) ترسيخ فعالية نظام المراقبة الداخلية
للمؤسسات، باعتماد مشروع المؤسسة
ومفهوم المدرسة الفاعلة كمفهومين محوريين
يجعلان من المدرسة لبنة أساسية لانطلاق
الفعل والتغيير الإيجابي.

(6) اعتماد الافتحاص الداخلي لمنظومة
التربية رافعة للحكامة الجيدة.

تجدر الإشارة إلى أن الافتحاص ليس
تدخلا منفردا ومنعزلا عن السياق الذي
ينفذ فيه، وليس عدة تطبق في زمان ومكان
لتعديل الانحرافات فحسب، فالمقاربة
المقاولانية لها مجالاتها وسياقاتها، قد يوفر
لنا استثمارها في المجال التربوي -أحيانا-
إجابات عن سبل الارتقاء بالأداء المهني،
وتجويد طرق تدبير الموارد وإدارة المعرفة
والابتكار لتطوير مردودية المؤسسة، لكن
الارتقاء بالشأن التربوي والبيداغوجي،
وتحقيق جودة أداء المؤسسة التربوية يقتضي
نظاما للافتحاص الشامل، ويستلزم ترتيب
عناصره ومكوناته في سلم أولويات الحكامة
التربوية والبيداغوجية لتحقيق طفرة نوعية
في التربية والتعليم .

بناء على ما سبق، فإن ترتيب أولويات
الشأن التربوي بما يتماشى والمستجدات
التربوية والبيداغوجية و متطلبات رهانات
التنمية المجتمعية، يقتضي توفير مقومات
ودعامات أهمها:

المراجع

مائدة مستديرة حول الحكامة الجيدة، تنظيم
اللجنة الأوروبية والرئاسة البلجيكية للاتحاد
الأوروبي بروكسيل، بلجيكا، 2010/12/06 .
<http://www.courdescomptes.ma/>
- M.lahyani : audit pour tous .références
et analyses/
Casablanca maroc . Ed Almadariss .1ère
édition 2009
J.Raffegau & A.Ritz : Audit
Opérationnelle. collection . Que sais-je?
1992.-
J.Renard :Théorie et pratique de l'audit

- معجم اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية
،بيروت، 2000.
- لطفي أمين السيد، التطورات الحديثة، الدار
الجامعية، مصر، 2000 .
- أركارو، جانيس، إصلاح التعليم الجودة
الشاملة في حجرة الدراسة. ترجمة د. سهير
بسيوني، دار الأحمدي للنشر القاهرة، 2001.
- الميداوي، أ.:رئيس المجلس الأعلى للحسابات:
الافتحاص العمومي يشكل رافعة للحكامة الجيدة
للحسابات،